

## تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

## أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير عن بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص التطورات المستجدة في الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويركز على سجل الأنشطة التي اضطلعت بها بعثتي للمساعي الحميدة بقيادة مستشاري الخاص، إسبن بارث إيد، في ما يتصل بإجراء مفاوضات شاملة بين زعميي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وقد رحّب مجلس الأمن في قراره ٢٢٦٣ (٢٠١٦) بالتقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات التي يقودها الزعيمان وباستمرار الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة، وشجع الجانبين على أن يغتنما بعزم الفرصة المتاحة حالياً لتحقيق تسوية شاملة.

## ثانيا - معلومات أساسية

٢ - في تقريره الأخير (S/2016/15)، أشرتُ إلى أن الجانبين شاركا في المفاوضات متبعين نهجا قائما على حل المشاكل، وإلى أن زعيماهما اتخذتا خطوات إيجابية بهدف ترجمة رؤيتهما المشتركة لقبرص موحدة إلى تقدم ملموس وحلول توفيقية استراتيجية بشأن عدد من المسائل الرئيسية. وفي الوقت نفسه، أقررتُ أيضا بأنه لا يزال يتعين بذل مزيد من العمل.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسياديس، وزعيم القبارصة الأتراك، مصطفى أقينجي، بذل جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة ومقبولة من الطرفين تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك إلى الإعلان المشترك الذي اعتمده الطرفان في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٥، عندما بدأت الجولة الحالية للمحادثات بين الزعيمين، شارك السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي بانتظام في هذه العملية التي يتولى الزعيمان قيادتها،



وكررا إصرارها ورغبتها الأصيلة في التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية، مشدّدين في مناسبات عديدة على الفوائد الاقتصادية والفرص الأوسع التي سيَجلبها التوصل إلى حل ناجح ودائم للطائفتين.

٤ - وقد التقيت للمرة الأولى السيّدَيْن أفينجِي وأناستاسياديس معاً في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على هامش الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عُقد في دافوس، سويسرا. وفي تلك المناسبة، عقدتُ مناقشة شاملة للغاية مع الزعيمين بشأن الحالة الراهنة للمحادثات. وأثّنتُ عليهما لما قاما به من جهود وأبدياه من قيادة. وأقررتُ بأنه تم إحراز تقدم كبير، وإن كان لا يزال هناك أيضاً عدد من المسائل الحساسة والصعبة. ولذلك، شجعتُهما على مواصلة العمل دون كلل من أجل إيجاد حل شامل للمسألة القبرصية، في أقرب وقت ممكن، لصالح القبارصة كافة.

### ثالثاً - حالة العملية

٥ - منذ تقريرِي الأخير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، حافظ الزعيمان على التزام ثابت بالعملية. فقد واصلوا المشاركة شخصياً في مناقشات مستفيضة بشأن طائفة واسعة من المسائل بمختلف فصولها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعوا مرتين في الشهر في المتوسط، وعقدوا بذلك ما مجموعه ١٤ اجتماعاً، بينما عقد المفاوضون التابعون لهما ما وصل إلى ثلاثة اجتماعات في الأسبوع، بما مجموعه أكثر من ٤٠ اجتماعاً للمفاوضين في الأشهر الستة الأخيرة. والأهم من ذلك، أن وتيرة وانتظام الاجتماعات ظلّا مصحوبين بجهد جدي ودؤوب للدفع قدماً بهذه العملية، حتى وإن ثبت أحياناً أن المسائل المطروحة على الطاولة مسائل معقدة وصعبة.

٦ - ووفقاً لما أشرتُ إليه في تقريرِي السابق، فقد ركّز الجانبان في الأغلب على أربعة من الفصول الستة قيد التفاوض، وهي الحوكمة وتقاسم السلطة، والممتلكات، والاقتصاد، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وحقق الزعيمان، من خلال مشاركتهم المستمرة، مزيداً من التقدم بشأن مجموعة من المسائل، لا سيما تلك المتصلة بالحوكمة وتقاسم السلطة، بما فيها المواطنة والملكية. وواصلوا أيضاً إجراء مفاوضات مكثفة بشأن الفصل المتعلق بالاقتصاد، وحافظوا على رؤيتهما المشتركة بشأن التفاوض على تسوية تتماشى مع مبادئ الاتحاد الأوروبي، مترجمين هذا إلى أوجه تفاهم وتقارب متعددة.

٧ - وفي بيان مشترك صدر في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ إحياءً للذكرى السنوية الأولى لمخادثات الزعمين، أعربا عن ارتياحهما للتقدم الجوهرى المحرز خلال سنة من المفاوضات المكثفة. وأكدوا من جديد على أنه رغم استمرار الصعوبات والاختلافات، فإنهما مصممان على التحلّي بالإرادة والشجاعة اللازمين للتغلب على المسائل المعلقة. والأهم من ذلك، أكد الزعيما التزامهما بتكثيف جهودهما في الأشهر المقبلة بهدف التوصل إلى اتفاق بتسوية شاملة خلال عام ٢٠١٦.

٨ - وبناءً على ذلك البيان، أصدر الزعيما بيانا آخر في ٨ حزيران/يونيه أعلننا فيه اتفاقهما على تكثيف المفاوضات والبدء في عقد اجتماعات مرتين في الأسبوع، اعتباراً من ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، للعمل على حل المسائل المعلقة بطريقة منظمة متفق عليها.

٩ - وخلال أول اجتماعين في المرحلة المكثفة عُقدًا يومي ١٧ و ٢٣ حزيران/يونيه، بحث الزعيما باستفاضة المواضيع المتصلة بالفصل المتعلق بالحكومة وتقاسم السلطة. وعلى وجه الخصوص، واستناداً إلى الإطار المبين في الإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، والعمل الذي اضطلع به المفاوضون خلال الأشهر الماضية، توصلوا إلى أوجه تقارب أخرى بشأن قائمة الاختصاصات الاتحادية، ومزيد من الإيضاحات بشأن المسائل المتصلة بسلطات إبرام المعاهدات والتنسيق والتعاون بين الحكومة الاتحادية المقبلة والدولتين المؤسستين.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناول الزعيما والمفاوضون وأفرقة الخبراء التابعون لكل منهما، بشكل مكثف على وجه الخصوص، الفصل المتعلق بالملكيات. ومع أخذ الإطار الذي أعلن في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ في الاعتبار، والذي اتفق فيه الزعيما على احترام حق الفرد في الملكية، وبإيجاد بدائل مختلفة لتنظيم ممارسة ذلك الحق، عقد الجانبان مبدئياً مفاوضات بشأن الملكيات على أساس ورقات الموقف والمواد التي قدمها كل منهما. وبعد مناقشات كانت تفصيلية وجادة وصعبة أحياناً، تمكنا من صياغة ورقة مشتركة بشأن الملكيات. وعلى الرغم من الاختلافات التي لا تزال قائمة وأنها تُسجل في الورقة المشتركة، يجدر بالإشارة أن هذه هي المرة الأولى في المخادثات التي يتفاوض فيها الجانبان بشأن هذا الفصل الهام استناداً إلى وثيقة مشتركة. وركز الجانبان بشكل خاص على مسائل من قبيل فئات الملكيات المتأثرة والتعاريف والمعايير وتكوين وعمل لجنة الملكيات التي سيناط بها تسوية المطالبات المتعلقة بالملكيات. وعلى الرغم من المناقشات الثرية والتفاهات الهامة التي تم التوصل إليها بشأن هذا الفصل، فلا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل في الأسابيع الحاسمة المقبلة لتسوية ما تبقى من أوجه الاختلاف. وفي ٨ حزيران/يونيه، أدرج الزعيما مسألة الملكيات ضمن المسائل التي سيتناولها العمل خلال الفترة المقبلة من المفاوضات المكثفة.

١١ - وفي الماضي، أعاد الجانبان التأكيد على أن مسألة الأمن والضمانات ستخضع للمناقشة في مرحلة لاحقة من العملية، نظرا لبعدها الدولي. ومع ذلك أجرى الجانبان خلال الأشهر الأولى من الجولة الحالية من المحادثات في عام ٢٠١٥، مناقشات أولية بشأن جوانب داخلية للأمن، وهي ترتيبات عمل الشرطة في إطار قبرص اتحادية موحدة. ولا تزال بعض أوجه الاختلاف قائمة بشأن هذا الموضوع، وفي ٨ حزيران/يونيه، اتفق الزعيمان على إدراجه كمسألة من المسائل التي ينبغي معالجتها أثناء فترة مفاوضاتهما المكثفة.

١٢ - وفي أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اتفق الزعيمان على الشروع في أربعة مسارات عمل تقنية دعما للمفاوضات هي: العمل على تحسين تحضير الدولة القبرصية التركية المؤسسة المقبلة لتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي لدى دخول اتفاق التسوية حيز النفاذ، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية، وصياغة الدستور والقوانين الاتحادية، والتخطيط للتنفيذ. وعلى الرغم من استمرار العمل بشأن المسارين الأولين، فإن صياغة الدستور والتخطيط لتنفيذه لم تبدأ بعد بجدية.

١٣ - وثمة سمة هامة اتسمت بها الجولة الحالية للمحادثات وهي اعتراف الزعيمين بأهمية أن تكون المبادئ والقيم التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي متجسدة ومرتسخة في التسوية الشاملة، مع احترام طابعها القائم على منطقتين وطائفتين.

١٤ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الاتحاد الأوروبي دعما تقنيا متزايدا تحت رعاية الأمم المتحدة. وواصلت اللجنة المخصصة المشتركة بين الطائفتين المعنية بالتحضير للاتحاد الأوروبي، التي أنشئت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، توجيه الأنشطة المتعلقة بتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي في الدولة القبرصية التركية المؤسسة في المستقبل.

١٥ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، قام المفاوضان، أندرياس مافرويانييس و أوزديل نامي، بزيارة مشتركة غير مسبوقه إلى مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل لكي يطلبوا من الاتحاد الأوروبي تكثيف المساعدة التقنية التي يقدمها في إطار الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة المخصصة المشتركة بين الطائفتين. وفي تعبير واضح عن الدعم والتشجيع، عقد رئيس المفوضية الأوروبية، جان - كلود يونكر اجتماعا مشتركا مع المفاوضين خلال زيارتهما.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت ثلاث عشرة حلقة عمل تقنية عن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي تحت رعاية الأمم المتحدة. وترأسها أفرقة خبراء زائرة من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع الممثل الشخصي لرئيس المفوضية الأوروبية وفريقه، يوجد مقر عملها في مكتب المستشار الخاص المعني بقبرص. وتم الاتفاق على حلقات العمل والتحضير لها بالاشتراك مع اللجنة المخصصة المشتركة بين الطائفتين. وتناولت حلقات العمل تلك طائفة

واسعة من المسائل منها سلامة الأغذية؛ وصحة الحيوان والنبات، وبدء التعامل باليورو، وحرية حركة السلع، والمشتريات العامة، والسياسة الزراعية المشتركة، والحقوق الأساسية، وحماية البيانات، والإشراف المصرفي، ونظم التعليم والتدريب الاتحادية، والمؤهلات، وحرية تنقل العمال، والسياسات الاجتماعية والعمالة.

١٧ - وفي الشهور الأخيرة، كثرت أيضاً أفرقة الخبراء فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للمحادثات. وعيّن الفريق العامل المعني بالاقتصاد عدداً من الهيئات الفرعية، منها أفرقة للخبراء المعنية بضرية القيمة المضافة، وتخصيص الموارد، والمسائل المتعلقة بالبنك المركزي؛ وبدء التعامل باليورو والتأمين على الودائع. وواظبت هذه الأفرقة والأفرقة الفرعية على الاجتماع بقدر متزايد من الانتظام في الأشهر الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت على مستوى أفرقة الخبراء مناقشات منتظمة بشأن تمويل التسوية، وكذلك على مستويي الزعيمين والمفاوضين.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت المؤسسات المالية الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في برنامج عمل معجل لدعم الجانبين نُفذت تحت رعاية الأمم المتحدة. ونبعت هذه المشاركة من طلب الزعيمين إلى مستشاري الخاص أن يلتمس مساعدة تقنية من الخبراء بهدف دعم الطائفتين في إيجاد حلول مستدامة للمسائل الاقتصادية في مرحلة ما بعد التسوية في قبرص، حسب ما أُشير إليه في تقريره السابق. وتدعم أيضاً هيئات الاتحاد الأوروبي العملية في هذا المجال، من خلال تنسيق ودعم منتظمين فيما يتعلق بالجوانب المالية لتشريعات الاتحاد الأوروبي ومتطلبات منطقة اليورو، يقدمهما خبراء المصرف المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

١٩ - وكان عمل المؤسسات المالية الدولية ذا شقين: الأول يتمثل في مساعدة الجانبين في إيجاد أفضل هيكل لاقتصاد موحد ونظام اتحادي مالي بعد التسوية، والثاني في النظر في الآثار الاقتصادية والفرص، بما في ذلك احتساب تكاليف تسوية الممتلكات، وخيارات التمويل وأدواته. وسيكون من المهم بالنسبة للجانبين أن يحققا، بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية، توازناً بين الانضباط الاقتصادي والأحكام المستساغة سياسياً. ولم تتخذ بعد بعض القرارات المتعلقة بالسياسات في هذا المجال. ومن أجل تنسيق هذا العمل الواسع النطاق، ترأس مستشاري الخاص مناقشات مفصلة منتظمة عن طريق التداول بالفيديو مع المؤسسات ذات الصلة، مُقدماً دعماً للمحادثات.

٢٠ - وفي أعقاب إنشاء فريق الخبراء القانونيين في عام ٢٠١٥ المعني بصياغة القوانين الاتحادية في مرحلة ما بعد التسوية في قبرص، اتفق الجانبان على إنشاء أفرقة عاملة إضافية تُعنى بمسائل قانونية محددة. وتعلق هذه المسائل بصياغة دستور اتحادي، وبعمل الهيئات

القضائية الاتحادية والتابعة للدولتين المؤسستين وبالالتزامات التعاهدية الدولية لقبرص الموحدة. وفي حين أن هذا التطور إيجابي، فإن بعض الأفرقة العاملة لم تبدأ بعد أنشطتها.

٢١ - وكدليل على التزام الزعيمين بأن يشاركا معا مع الجمهور والمجتمع المدني، حضرا معا خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددا من المناسبات العامة والتجمعات الاجتماعية، شملت إلقاء كلمات في مناسبة نظمتها منظمة الحوار الأكاديمي القبرصي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وظهر الزعيمان معا أيضا، للمرة الأولى، على المنصة في الاجتماع العالمي الاقتصادي السنوي الذي عُقد في دافوس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، محددين رؤيتهما بشأن قبرص موحدة.

٢٢ - وواصلت اللجان التقنية المنشأة منذ أمد بعيد، وكذلك تلك التي شكلها الزعيمان في الآونة الأخيرة، عقد اجتماعاتها والعمل بشأن مبادرات مختلفة. فعلى سبيل المثال، نظمت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، المنشأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، سلسلة من المناسبات شملت يوما مفتوحا في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦ للاحتفال باليوم الدولي للطفل، حضره أكثر من ١٠٠ من أطفال المدارس من الجزأين وحضره الزعيمان. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِم حفل للموسيقى الكلاسيكية شاركت فيه الطائفتان وعزف فيه موسيقيون شبان من الطائفتين في ٥ أيار/مايو تحت رعاية اللجنة المعنية بالثقافة. وحضرت زوجته زعيمة الطائفتين هذه المناسبة.

٢٣ - واجتمعت اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين، التي أنشأها الزعيمان في أيار/مايو ٢٠١٥ في مناسبات متعددة وشاركت في سلسلة من المناسبات التي نظمت للتوعية بأهمية مشاركة المرأة في عملية السلام، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعمل اللجنة أيضا على تقديم إسهامات بشأن المسائل التي يتعين على الجانبين أخذها في الاعتبار من منظور جنساني في إطار التسوية.

٢٤ - وواصل مستشاري الخاص إجراء اتصالات متواترة مع الشركاء الدوليين والجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، ومنها الدول الثلاث الضامنة وهي تركيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليونان. وعقد اجتماعات مع مختلف كبار المسؤولين على المستوى السياسي سواء في قبرص أو على هامش عدد من المناسبات الدولية. وفي أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها إلى تركيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واصل زيارته الرسمية إلى اليونان والمملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وإلى فرنسا في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي مناقشاته مع المحاورين الدوليين، شدد مستشاري الخاص باستمرار على أهمية الدعم الدولي المستمر للمفاوضات.

٢٥ - وإقرارا بالزخم الإيجابي المحيط بالمفاوضات ودعمًا للعملية، أبقى استمرار على حل مسألة قبرص مدرجاً في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة، وعلى جداول أعمال كبار الزعماء الإقليميين والدوليين. وعقدت مناقشات بشأن مسألة قبرص مع مختلف رؤساء الدول وكبار المسؤولين، ومنهم مسؤولون من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

#### رابعاً - ملاحظات

٢٦ - مرّ الآن على المحادثات بين زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك أكثر من سنة. وخلال تلك الفترة، حافظ الزعيمان على التزامهما بالعملية، على نحو ما تبينه مشاركتهما الشخصية والوتيرة المطردة التي تجري بها المفاوضات على جميع المستويات.

٢٧ - وأرحبّ ببيان الزعيمين المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ الذي أكد فيه التزامهما بتكثيف جهودهما في الأشهر المقبلة بهدف التوصل إلى اتفاق بتسوية شاملة في عام ٢٠١٦.

٢٨ - ومما يحملني على التفاؤل ما أبداه الزعيمان من عزم وإرادة سياسية، إضافةً إلى الجهود الكبيرة التي بذلها المفاوضون وأفرقة التفاوض التابعين لهما، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أثبت الزعيمان مرارا وتكرارا أنهما رغم تفاوض كل منهما لتحقيق مصالح طائفته، فإنهما قادران أيضا على مراعاة شواغل الطائفة الأخرى من أجل التوصل إلى تسوية تخدم مصالح جميع المواطنين على أفضل وجه في إطار قبرص موحدة في المستقبل.

٢٩ - ولئن كانت قدرة الزعيمين واستعدادهما للتوصل إلى تفاهات مشتركة تشكّل تطورا إيجابيا، فقد ثبت أيضا أن من الصعب في بعض الأحيان ترجمة هذه التفاهات إلى أحكام وأوجه تقارب أكثر تفصيلا بشأن مسائل محددة. ولذلك، فإنني أشعر بالتفاؤل إزاء القرار الذي اتخذته الزعيمان بتكثيف مفاوضاتهما المباشرة الجارية، وكذلك مواصلة تقديم إرشادات مفصلة إلى المفاوضين التابعين لهما، من أجل إيجاد حلول للاختلافات التي طال أمدها.

٣٠ - ومن بين التحديات المرتبطة بعملية السلام الأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ التسوية، لا سيما في مجالات من قبيل التحضير لتوسيع نطاق عملة اليورو ليشمل الدولة القبرصية التركية المؤسسة المقبلة، وبصورة أعم لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي. وأرحب بالعمل الهام المضطلع به في إطار اللجنة المخصصة المشتركة بين المنطقتين المعنية بالإعداد للاتحاد الأوروبي وأشار إلى الدعم البالغ الأهمية الذي تقدمه المفوضية الأوروبية في هذا الصدد. وأحثّ الجانبين على مواصلة جهودهما المبذولة في هذا الصدد لكفالة أن تُتخذ جميع التدابير اللازمة في الوقت المناسب لجعل الانتقال السلس وبنجاح عملية ممكنة في أعقاب التوصل إلى اتفاق التسوية.

٣١ - وأحيط علما بارتياح بالتزام المؤسسات المالية الدولية وهيئات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بتقديم الدعم إلى الجانبين بشأن الجوانب الاقتصادية للمحادثات. فالتعاون الوثيق بين المؤسسات المالية الدولية تحت إشراف مساعي الحميدة جدير بالثناء. وثمة حاجة الآن إلى أن يستخدم الزعيمان ما يقدمه كل من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من مساعدة تقنية ودعم للمفاوضات وأن تضع أفرقة المفاوضات على نحو مشترك اتفاقاً مستداماً من الناحية الاقتصادية يحقق إلى أقصى حد ثمرة متوقعة من ثمرات السلام. والفترة المقبلة فترة هامة وحساسة، حيث تعكف المؤسسات العاملة لدعم فريقتي في قبرص على إنجاز عمل تشخيصي للحالة الاقتصادية الراهنة في الطائفتين، وتجري صياغة الاستنتاجات والتوصيات السياساتية ويبلغ بها الزعيمان وأفرقتهما.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من زيادة الجانبين لقوام موظفيهما في العديد من أفرقة الخبراء المعنية بالمسائل الاقتصادية في المحادثات، فإن التقدم لا يزال بطيئاً شيئاً ما. وأحث الزعيمين على أن يُدرجا في مناقشاتهما المشورة والتوجيهات المتعلقة بأفضل الممارسات ابتغاء تحسين هيكله النظام الاتحادي لمرحلة ما بعد التسوية. ومن الأهمية الحاسمة الآن أن يُدرج هذا العمل في المحادثات لضمان أن يؤدي ما يُعتمد من خيارات في مجال السياسات إلى تحقيق مقومات البقاء من الناحيتين الاقتصادية والمالية في قبرص في مرحلة ما بعد التسوية. ويواصل مستشاري الخاص وفريقه المشاركة في جهود تنسيق كبيرة لمساعدة الجانبين في تحويل المشورة الاقتصادية الخارجية إلى أحكام للتسوية ناجعة ومستساغة سياسياً.

٣٣ - وأشار إلى أهمية الأعمال التي يتعين أيضاً أن تُختتم بشأن المسائل القانونية. وأرحب بقرار الزعيمين القاضي بإنشاء أفرقة خبراء عاملة مختلفة للتعامل مع مسائل قانونية محددة. وأشجع بقوة الجانبين على المضي قدماً في هذه المناقشات الهامة على مستوى الخبراء، لا سيما تلك المتعلقة بصياغة الدستور، وأؤكد من جديد أن مستشاري الخاص وفريقه على استعداد لتيسير هذا العمل ودعمه بمشورة الخبراء.

٣٤ - ورغم الاعتراف الكامل من الزعيمين بأن العمل في مجالات من قبيل الجوانب الاقتصادية للمحادثات والاستعدادات لتنفيذ تسوية، بما في ذلك تحضير الدولة المؤسسة القبرصية التركية المقبلة لتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي لدى دخول اتفاق التسوية حيز النفاذ، عمل بالغ الأهمية وضرورية، ألاحظ أن الجانبين سمحا أحياناً للتقدم أن يتعثر بالاعتبارات الإجرائية. ولذلك أحثهما على أن يعملوا في المستقبل على تخطي هذه العقبات لإفساح المجال أمام تقدم هذا العمل الهام بوثيرة سريعة دون تأخير لا داعي له.



٣٥ - وقد شكّل اتفاق الزعيمين على إنشاء لجنة معنية بالمساواة بين الجنسين في أيار/ مايو ٢٠١٥ خطوة إيجابية نحو زيادة مشاركة المرأة وإدماج المنظور الجنساني في المفاوضات. وأشجّع الجانبين على دعم أعمال اللجنة وبذل أقصى ما في وسعهما لكفالة مواصلة تعميم مراعاة منظور جنساني وإيلائه مزيدا من الاعتبار في المحادثات.

٣٦ - وتمشيا مع هدف الزعيمين المعلن إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة في عام ٢٠١٦، فإن من الضروري عدم تأخير الجهود المبذولة لإعداد الطائفتين تحسّبا لاحتمال التسوية. ولذلك، ونظرا لتزايد أهمية إطلاع الجمهور على هذه العملية، أشجّع الزعيمين على تعزيز جهودهما الرامية إلى التواصل على نحو مشترك مع الجمهور من خلال تنسيق تراسلهما.

٣٧ - وما زالت محادثات التسوية تجري في ظل منطقة يزداد تقلبها باستمرار، وهو ما يطرح تحديات جسام تتجاوز حدود المنطقة نفسها، كما يتضح من تزايد التهديدات الإرهابية وأزمة اللاجئين والمهجرة في أوروبا. ويسود المجتمع الدولي اعتراف واسع النطاق بأن التوصل إلى حل لمشكلة قبرص سيكون له أيضا أثر إيجابي من منظور إقليمي، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان أن تظل الدول الضامنة، وهي اليونان وتركيا والمملكة المتحدة، ملتزمة بدعم الجهود المتواصلة التي يبذلها الزعيمان من أجل التوصل إلى تسوية شاملة في أقرب وقت ممكن.

٣٨ - وفي ظل اتفاقهما على بدء المناقشات بشأن المسائل المتصلة بالتخطيط لتنفيذ التسوية، بما في ذلك التحديات المحتملة والاستعدادات الضرورية التي ستكون مطلوبة في مختلف المجالات التي يتناولها الاتفاق، أحث الزعيمين على المشاركة بجدية في جميع جوانب مسار العمل الهام هذا. ومن المهم أيضا أن يُختتم هذا العمل بالتنسيق والتعاون مع مساعي التخطيط الجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٣٩ - وقد حافظت بعثتي للمساعي الحميدة على تنسيق وثيق مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حيث واصلت هذه الأخيرة تخطيطها فيما يتعلق بالتسوية، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره، كان آخرها القرار ٢٢٦٣ (٢٠١٦). وسيظل هذا التخطيط يسترشد بما يستجد من تطورات في المفاوضات وبآراء الجانبين فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة دعما لتنفيذ التسوية.

٤٠ - وما زالت العملية تحظى بالدعم الثابت الذي توفره لها الأمم المتحدة من خلال البعثتين، ومن خلال الأعمال التي تقوم بها كيانات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعمال العضو الثالث للجنة المعنية بالمفقودين. وتتضح وحدة هدف هذا الدعم بشكل

خاص من التآزر الوثيق الذي يتجلى في أعمال بعثتي للمساعي الحميدة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وهو ما يُكفل أيضا من خلال الدور الذي تقوم به ممثلي الخاصة ورئيسة القوة بصفتها نائبة لمستشاري الخاص. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرتُ في تقريرتي السابق، فإن مكتب المستشار الخاص يعتمد على الدعم الإداري واللوجستي المقدم من القوة، الذي يتسم بأهمية أساسية في حسن سير الاجتماعات المعقودة بين الجانبين، بما في ذلك اجتماعات اللجان التقنية، التي تتولى القوة حاليا تيسير أعمال ثمانية منها.

٤١ - ومكتب المستشار الخاص بعثة صغيرة. فقد أدت الزيادة الحادة في المتطلبات الناجمة عن تكثيف المحادثات، لا سيما الاجتماعات شبه اليومية التي يعقدها الجانبان على المستوى السياسي أو التقني منذ منتصف عام ٢٠١٥، إلى وضع ضغط شديد على قدراته. ولذلك فإنني أعتزم تعزيزه بموارد إضافية من خلال الهيئات المختصة المعنية بالميزانية.

#### خامسا - استنتاجات

٤٢ - على مدى سنة من المحادثات، حقق زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك تقدما ملحوظا بشأن طائفة واسعة من المسائل في المفاوضات. وفي الوقت نفسه، لا شك أن ثمة الكثير من العمل مما يتعين القيام به.

٤٣ - وبوجه خاص، أدعو الزعيمين، أثناء معالجتهم لقضايا رئيسية معلقة، إلى بذل أقصى ما في وسعهما لترجمة التفاهات المتبادلة الكبيرة التي توصلوا إليها في غضون سنة المفاوضات إلى نقاط تقارب ملموسة. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون عليهما أن يحافظا على تفانيهما وقيادتهما باستمرار، فضلا عن اتباع نهج منظم يمكنهما من احتتام المداولات المتعلقة بالمسائل التي حددها للمرحلة المكثفة.

٤٤ - ويشير الالتزام الذي أبداه الزعيمان في بيانهما المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ بتكثيف جهودهما إشارة واضحة إلى ذلك، ولئن لم يكن للأمم المتحدة جدول زمني عملي لهذه العملية، فإن الجانبين يدركان أن ثمة فرصة فريدة لإجراء هذه المفاوضات من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية. وأحث بشدة الزعيمين وأفرقتهم على استغلال الأسابيع المقبلة وأعمالهم المكثفة الجارية من أجل إحراز مزيد من التقدم في أسرع وقت ممكن. ويصبح الأمر أساسيا بكل معنى إذا أريد لهما اغتنام الفرصة للاقتراب من تحقيق هدفهما المعلن الذي هو التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠١٦.

٤٥ - وعلى الرغم من أن المهمة الماثلة لا تزال مهمة كبيرة، فإن الزخم والظروف العامة المحيطة بالعملية تتيح للجانبين فرصة تاريخية حقيقية، لكنها عابرة وهشة، لإنهاء العملية بنجاح. وما زلتُ مقتنعا بإمكانية إيجاد حل مقبول من الطرفين لهذه المسألة التي طال أمدها وأنه حل في متناول اليد اليوم أكثر من أي وقت مضى. غير أن ذلك سيتطلب من الجانبين العمل بعزم واتخاذ قرارات في الوقت المناسب وتنم عن شجاعة، والأهم من ذلك، تجاوز الحاضر القريب في عملهما معا من أجل إقامة مستقبل مشترك للجزيرة، يمكن القبارصة كافة من الازدهار في سلام واحترام متبادل.

٤٦ - وأود أن أعرب عن خالص شكري لـليزا بوتنهايم، التي اختتمت خدمتها بصفقتها ممثلي الخاصة ونائبة لمستشاري الخاص في قبرص يوم ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد حلت محل السيدة بوتنهايم، إليزابيث سيهار التي وصلت إلى الجزيرة في حزيران/يونيه ٢٠١٦ لتوَّلي واجباتها بصفقتها ممثلي الخاصة ورئيسة للبعثة، ونائبة للمستشار الخاص.

٤٧ - وفي الختام، أود أن أشكر مستشاري الخاص، إسبن بارث إيد، والأفراد العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص لتفانيهم في العمل وتحليلهم بروح الالتزام في اضطلاعهم بالمسؤوليات التي أسندها إليهم مجلس الأمن.